Al-Adab Journal **Vol. 68, No. 2, (June 2026)**
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Affecting Factors in Criminal Behavior in United Arab Emirates

Meera Faisal Abdelaziz Al Zarooni
U21100845@sharjah.ac.ae
Master's student in Applied Sociology, Department of Criminal Justice
Prof. Mohammed Abdel Karim Al Hourani (Ph.D.)
Malhourani@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences– Sharjah, United Arab Emirates

Copyright (c) 2026 **Meera Faisal Abdelaziz Al Zarooni. Prof. Mohammed Abdel Karim Al Hourani (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/9h134582

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The study examined the factors influencing criminal behavior within Emirati society, considering that such behavior constitutes one of the most significant negative phenomena affecting communities. This is particularly due to the presence of underlying factors that support and stimulate criminal conduct among individuals, resulting in various other consequences that adversely impact social stability and public safety. Accordingly, the primary objective of this study was to identify the factors contributing to criminal behavior in the United Arab Emirates, in order to develop findings and recommendations that could assist relevant institutions in mitigating the influence of these factors or limiting criminal activities by identifying their root causes. The study aimed to explore the impact of social and economic transformations on crime, as well as the resulting factors that have led to increased crime rates. Additionally, it investigated the influence of cultural diversity on criminal behavior within the community. Methodologically, this research adopted a descriptive-analytical approach. The study yielded several key findings, the most significant of which include: poverty, social pressure, and bullying were identified as prominent social factors influencing criminal behavior. Furthermore, family-related factors such as neglect, exposure to violence, familial conflict, and family disintegration were found to significantly contribute to such behavior. In terms of economic factors, extreme poverty and unemployment emerged as primary influences. Culturally, the study revealed that cultural conflict, bias, discrimination, and various cultural influences were major contributors to criminal tendencies. Moreover, it concluded that the glorification of violence, the propagation of hostile sentiments through media platforms, and the lack of adequate media oversight are among the key technological and media-related factors impacting criminal behavior.

Keywords: Affecting, factors, criminal, behavior.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي في دولة الامارات العربية المتحدة

الباحثة ميره فيصل عبدالعزيز محمد الزرعوني
جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

أ.د. محمد عبد الكريم الحوراني
جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

(مُلَخَّصُ البَحث)

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي في المجتمع الإماراتي، ذلك لكون السلوك الإجرامي من الظواهر السلبية في المجتمع ولاسيما أن هناك عوامل داعمة ومحفزة للسلوك الإجرامي بين أفراد المجتمع، وما يترتب عليها من الظواهر الأخرى التي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع ،وتزعزع أمنه واستقراره؛ لذا كان ولابد أن تأتي هذه الدراسة بأهدافها للتعرف على العوامل التي تؤثر على السلوك الإجرامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، للخروج بنتائج ومقترحات تساعد المؤسسات المختصة بتقليل نسبة تأثر السلوك بتلك العوامل أو الحد من السلوكيات الإجرامية عبر معرفة مصدرها الرئيس؛ لذلك هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي في المجتمع الإماراتي، عن طريق التعرف على تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الجريمة وما نتجت من هذه التحولات من عوامل ساهمت في ارتفاع معدلات الجريمة، فضلا عن تأثير التنوع الثقافي على السلوك الإجرامي في المجتمع. وتعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية في منهجيتها.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: إن الفقر والضغط الاجتماعي والتنمر تعد من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي. كما أن الإهمال والتعرض للضعف، والصراعات الأسرية والتفكك الأسري تعد من العوامل المتعلقة بالبيئة الأسرية المؤثرة في السلوك الإجرامي، وتوصلت الدراسة إلى أن الفقر المدقع والبطالة تعد من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في السلوك الإجرامي، كما توصلت الدراسة أيضًا إلى أن الصراع الثقافي والتحيز والتمييز، والتأثيرات الثقافية المختلفة تعد من أهم العوامل الثقافية المؤثرة في السلوك الإجرامي، كما توصلت إلى أن تمجيد العنف وبلورة الشعور العدائي عبر وسائل الإعلام، وقلة الرقابة الإعلامية تعد من أهم العوامل المتعلقة بالتكنولوجيا والإعلام المؤثرة في السلوك الإجرامي.

الكلمات المفتاحية: العوامل، المؤثرة، السلوك، الإجرامي.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

مقدمـة:

رافقت ظاهرة الجريمة مراحل التطور البشري كافة، إذ وجدت الجريمة منذ بدء الخليقة وتستمر حتى يومنا، فهي ليست ظاهرة حديثة وإنما هي ظاهرة قديمة قدم وجود الإنسان على وجه الأرض، فقد عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ، فأول مخالفة قام الإنسان بارتكابها عندما خالف سيدنا آدم أمر ربه بأكله من الشجرة التي نهاه عنها بأن لا يأكل منها، ثم ارتكب الإنسان أول سلوك من سلوكيات الإجرام والتي يمكن أن نستند إليها في حديثنا عن الجريمة وهي جريمة القتل الأولى في تاريخ البشرية حين وقعت بين قابيل وهابيل أول ابنين لآدم وحواء، فقد زينت نفس قابيل بالشر ،وعزم على قتل أخيه هابيل للإنتقام منه ظنًا منه بأن أخيه كان وراء عدم تقبل الله تعالى لقربانه، حيث قام قابيل بتهديد أخيه بالقتل ،ومن ثم ارتكب فعلته ،وقام بقتل أخيه هابيل، وذلك بقول الله تعالى في كتابه العزيز: " فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ". (المائدة : ٣٠).

ويوضح علم الاجتماع اهتمامه بسلوكيات الجريمة بوصفها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية مجردة من التجسدات الفردية، والتي انتهت إليها أغلب الأبحاث الاجتماعية والإنسانية بوضع معادلة خاصة بظاهرة السوك الإجرامي وهي: (إن المجرم ليس ظاهرة فردية منعزلة وإنما هو نتاج مجتمعه)، وهنا يفسر العالم البلجيكي (كيتليت Kitelet) ذلك بقوله: " إن المجتمع يحمل في ذاته بذرة كل جريمة تقع في المستقبل"، فهو الذي يحضرها، والمجرم ليس إلا أداة يستعملها المجتمع لتنفيذها (غنام، ٢٠١٣، ص ٢٤٣). كما يُبين ذلك أحد الباحثين بقوله عن علة السلوك الإجرامي والتي تكمن في المجتمع وليس في الفرد، وإن سلوكيات الفرد تحكمها الحتمية وليس الحرية المطلقة، وإن الاتجاهات المادية تبين حقيقة مؤداها أن الإنسان ليس شريراً بطبعه، ولا هو بالذي جُبل على العدوان، وإنما هو نتاج الظروف الاجتماعية والحضارية، فليس الإنسان قالباً جامداً تعين سلوكه معينات ثابتة أبدية لا يمكن تغييرها، بل هو وحدة عضوية نفسية اجتماعية تؤثر في الوسط الاجتماعي الحضاري الذي تعيش فيه وتتأثر به في الوقت نفسه، وإن السلوك الإجرامي يعد محصلة عوامل عدة اجتماعية متفاعلة ديناميكياً (يس، ٢٠١٩، ص ٤٥٢-٤٥٣). فالسلوك الإجرامي يُعد ظاهرة اجتماعية على درجة واسعة من الانتشار، ولا يكاد يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات إلا أنها تختلف من مجتمع إلى آخر ، وذلك من ناحية الحجم ،والنوع، والكم ،والكيف، وسبب هذا الاختلاف يرجع إلى أن كل مجتمع له عاداته وتقاليده وقيمه الخاصة به، والتي تحدد شكل السلوك الإجرامي أو نوعه، ومع هذا فقد واجهت المجتمعات البشرية وعبر عصور متتالية ظاهرة السلوك الإجرامي، وعرفتها مع نشأة وتكون

المجتمع الإنساني فهي ظاهرة مثل جميع الظواهر الإنسانية التي لا تزال تشغل بال عدد من المفكرين والباحثين في المجتمعات الإنسانية (الجدي، ٢٠٢١، ص١٨١).

لذا تحظى دراسة السلوك الإجرامي باهتمام الباحثين من ذوي الاهتمامات المتباينة، فقد تعددت مداخل دراسة السلوك الإجرامي بحسب تخصص الباحثين ،وبحسب تعدد وتباين منطلقاتهم ورؤاهم النظرية، فقد أجريت دراسات عدة حول موضوع العنف ،والسلوك الإنحرافي أو الإجرامي وعلاقته بالخصائص البيولوجية والسيكولوجية، فضلاً عن العوامل والخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والأسرية، والتأثيرات الإعلامية التي تؤثر في السوك الإجرامي، الذي ناقشها كلا من (محمود، ومكاوي، ٢٠١٨، ص١٩) في دراستهم. وكما أنه من المعروف اجتماعياً أن الجريمة تتنوع وفقاً لاختلاف الزمان والمكان، وكذلك العوامل، والدوافع ،والظروف ،والتأثيرات المؤدية إليها؛ فهناك من آثار السلوك الإجرامي جرائم ضد الأفراد والجماعات كالقتل ،والضرب، وسلوك الجريمة ضد الممتلكات كالسرقة ،والحرائق المتعمدة، وسلوك الجرائم ضد النظام كالممارسات التي تخل بمساس وأمن الدولة، وهناك من سلوكيات الجرائم المتمثلة بالإخلال بالعلاقات الاجتماعية ،والعادات ،والتقاليد، والقيم الثقافية والدينية ،ومكارم الأخلاق ،وغيرها من السلوكيات المختلفة المتنوعة للسلوك الإجرامي (إبراهيم، ٢٠٠٤). وكما أصبحت معدلات الجريمة في زيادات مطردة في الوقت الحاضر وبمثابة هاجس للقائمين على رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولكونها ظاهرة اجتماعية خطيرة، لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات الإنسانية، وإن غالبية من يتورطون فيها هم من فئة الأطفال والشباب الذين هم ثروة المجتمع الدائمة (الجدي، ٢٠٢١، ص١٨١)، والمجتمع الإماراتي ليس بمنأى عن هذه المجتمعات، إذ نلاحظ ظهور الجرائم بأشكالها وأنماطها وأخطارها في المجتمع الإماراتي، فهي من الظواهر الخطيرة التي تهدد كيان أي مجتمع، وتعمل على عدم استقراره والإضرار بمصالح أفراده من دون تمييز.

وإن المتتبع لما تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة من تطور كبير وملحوظ في مختلف الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية، وهو ما أسهم في تحقيق قفزات نوعية على مستوى الرفاهية والتنمية المستدامة (كميل، ٢٠٢٤، ص ٩٦)؛ كما يلازم تلك النهضة والتطورات العلمية تغييرات في نسيج المجتمع الإماراتي، وبما يفرض كثير من التحديات الجديدة التي تتعلق بالسوك الإجرامي، والطرائق والأساليب المختلفة لمواجهته، وفي هذا السياق تتضح أهمية دراسة السلوك الإجرامي في مجتمع حيوي مثل: مجتمع الإمارات ،وضمن إطار التطورات الاجتماعية والاقتصادية ،والعوامل الأسرية والثقافية والإعلامية، ولفهم كيفية تأثير هذه التطورات على أنماط ومعدلات الجريمة، وكذلك الإجراءات والآليات المستحدثة للتعامل معها، في صدد ماتناوله (الشجيري، ٢٠٢٣، ص ١٢٩) في دراسته.

وتعكس البيئة الثقافية والأسرية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تمييزاً كبيراً وواضحاً نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، والذي يعكس بدوره كثير من التحديات الخاصة وبما يتعلق بالسلوك الإجرامي؛ فمن جهة، تساهم التطورات الاقتصادية والاستقرار السياسي في العمل على نمو بيئة تقلل من معدلات الجرائم داخل المجتمع الإماراتي، ومن جهة أخرى، يمكن أن تجلب التحولات الكبيرة والمتلاحقة وكذلك التنوع الإعلامي والثقافي إلى ظهور كثير من أشكال الجرائم الجديدة التي تتطلب أفكارا جديدة ومبتكرة وفاعلة من جانب الأجهزة الأمنية والشرطية والقضائية داخل المجتمع الإماراتي، أوضحها (عمر، ٢٠١٥، ص ٨٣) في دراسته. ولما كانت الجريمة ظاهرة مجتمعية، فإنه من الطبيعي أن تختلف أنماطها ومعدلاتها وأسبابها باختلاف الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأسرية وكذلك العوامل والتأثيرات الثقافية، والحضارية ،والتاريخية ،والإعلامية، فالجريمة ظاهرة ديناميكية متغيرة ومتطورة ومتفاعلة، ونامية (غنام، ٢٠١٣، ص ٢٤٠). ومن هنا تكمن الصعوبة في مواجهتها والتصدي لها؛ الأمر الذي يدعو إلى تطوير وسائل مكافحتها ومنعها باستمرار، بل وضرورة إخضاعها للبحث العلمي والمنهج العلمي؛ بغية التحكم فيها وضبطها والتنبؤ بها قبل وقوعها.

وتأسيساً على ما سبق عرضه تتضح أهمية الدراسة الحالية في التعرف على العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عبر عدد من المحاور تقوم بدراسة العوامل التي تؤثر في السلوك الإجرامي ففي المحور الأول يتم التطرق إلى العوامل الاجتماعية التي يمكن عن طريقها التعرف على التفاعلات الاجتماعية ،وتشكيل معايير السلوك لدى الفرد إلى جانب تقبل الأفعال المقبولة وغير المقبولة. ويستكشف المحور الثاني العوامل الاقتصادية، ويركز المحور الثالث على قضايا الأسرة التي تشكل الأساس الأولي للتنشئة الاجتماعية، مع تسليط الضوء على العوامل الأسرية ،ومدى تأثيرها على سلوك الفرد بشكل مباشر وغير مباشر، ويتناول المحور الرابع التحديات المتعلقة بالعوامل الثقافية الدخيلة والمختلفة على أفراد المجتمع الإماراتي وعلاقتها بتكوين سلوك المواطن الإماراتي واتخاذ قراراته، ويناقش المحور الخامس والأخير التأثيرات الإعلامية التي تعمل بوصفها مصدرا رئيسا للمعلومات ،والتي يمكن أن تؤثر على سلوكيات الأفراد والجماعات الأسرية داخل المجتمع الإماراتي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن المشكلة الرئيسة لهذه الدراسة في أن دولة الامارات العربية المتحدة في السنوات الماضية شهدت تغيرات كبيرة في الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والأسرية ،وغيرها من العوامل التي أثرت تأثيرا مباشرا على سلوكيات أفراد المجتمع الاماراتي وبدأت بالتوسع الاجتماعي والانفتاح العالمي والتنوع الثقافي الذي نتج عن الهجرة، إلى جانب الانتشار السريع للتكنولوجيا والتطور الرقمي الكبير الحاصل، ونتيجة تلك التطورات السريعة التي ساهمت في تشكيل ملامح مجتمعنا الإماراتي، أصبحت هناك تحديات وتغيرات كبيرة ساهمت بشكل مباشر في تنوع تلك التغيرات، والسلوكيات العامة والخاصة للأفراد والأسر والبنية الاجتماعية والاقتصادية، والرأي ،والثقافة، وتأثيرات التكنولوجيا والإعلام وغيرها، الأمر الذي نتج عنه كثير من السلوكيات والثقافات المختلفة وغير المقبولة وفقا لعادات المجتمع الإماراتي وتقاليده، والذي أدى إلى ظهور أساليب جديدة من السلوك الإجرامي، ونتيجة لما سبق أصبحت هناك خطورة على أمن المواطن الإماراتي ومجتمعه واستقراره وتلبية متطلباته واحتياجاته في الحياة، وإن معدلات تزايد السلوك الإجرامي أصبحت من المشاكل الرئيسة التي تؤثر على أمن الدول والمجتمعات الحضارية، على الرغم من الاهتمام المتزايد من الحكومات المتعاقبة ، ومؤسسات الأمن والشرطة والقضاء في ضبط هذه الظاهرة الإجرامية أو التخفيف من خطورتها على أمن المواطنين والمجتمع، كذلك قلة توافر الإحصاءات عن هذه الظاهرة، وما لها من آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على برامج التنمية البشرية، وعلى ذلك جاءت الدراسة الحالية تبحث في التعرف على أهم العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي للفرد داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع عدد من الآليات يمكن في ضوئها التصدي لتلك الجرائم والوقاية منها ومكافحتها، فضلاً عن تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في تقليل معدلات السلوك الإجرامي ،ورفع مستوى الأمن والأمان، والاستقرار داخل المجتمع الاماراتي.

في ضوء ما تم الحديث عنه في مقدمة الدراسة ومشكلتها تمثلت أسئلة الدراسة الحالية بسؤال رئيس هو: "ما العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر بعض من أفراد الشرطة في إمارة الشارقة؟" ويتفرع من هذا السؤال تساؤلات فرعية عدة وهي :

١. ما أثر العوامل الاجتماعية على السلوك الإجرامي في المجتمع الاماراتي ؟
٢. ما حجم الدور الذي تؤديه العوامل الاقتصادية في التأثير على السلوك الإجرامي في المجتمع الإماراتي؟
٣. ما مدى تأثر السلوك الإجرامي بالظروف الأسرية في المجتمع الإماراتي ؟

٤. ما مدى تأثير العوامل الثقافية على السلوك الإجرامي؟

٥. هل للتأثيرات الإعلامية أثر في ارتكاب السلوك الإجرامي؟

أهمية الدراسة:

تتأكد أهمية الدراسة الحالية في كون السلوك الإجرامي يمثل في مجتمع الإمارات موضوعاً بحثياً يستلزم التحليل العميق لفهم العلاقة بين التطور الاجتماعي والاقتصادي وتطور السلوكيات الإجرامية، الذي يتطلب معه الفهم العميق ،ومراعاة الخصائص الديموغرافية للمجتمع الإماراتي، والتغيرات والمستجدات الحديثة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وتأثير الثقافة والتكنولوجيا والإعلام وقضايا الاسرة، فضلا عن السياسات الأمنية ،والشرطية ،والقضائية المتبعة للوقاية من السلوك الإجرامي ومكافحته، ولكن لا توجد الكثير من الدراسات المحلية التي تهتم بالعوامل الاجتماعية ،والاقتصادية، والأسرية ،والثقافية ،والإعلامية المؤثرة في السلوك الإجرامي بشكل رئيس، جاءت هذه الدراسة لتكون محاولة لتشخيص تلك المسببات الحقيقية التي من شأنها أن تكون دوافع لممارسة السلوك الإجرامي والتأثير عليه ،والذي جعل هناك ضرورة مهمة، بل وملحة، إذ جعل الدراسة الحالية ضرورية لتطوير استراتيجيات فاعلة تتناسب مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للإمارات، بما يُسهم في تحقيق عوامل الأمن والأمان والاستقرار داخل المجتمع الإماراتي. وتأسيساً على ذلك يمكن وضع أهم النقاط التي تبين **أهمية الدراسة العلمية وعلى النحو الآتي:**

مناقشة ظاهرة السلوك الإجرامي كونها إحدى الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الإماراتي بشكل خاص، والتعرف على العوامل التي تؤثر في السلوك الإجرامي لفهمها، وتفسيرها ،والتحكم بها ،والسيطرة عليها، وذلك عبر نظريات علم الاجتماع التي تفسر السلوك الإجرامي والعلاقة بموضوع الدراسة ومتغيراتها، إلى جانب تزويد المكتبات العلمية بدراسة حول أهم العوامل المؤثرة في السلوك الإنساني التي تؤدي إلى ممارسة المواطن الإماراتي سلوكيات الجريمة، وإن من الأهمية العلمية للدراسة أيضاً التعرف على حجم الجريمة وشكلها في المجتمع الإماراتي، وتزداد أهمية الدراسة من الناحية العلمية في إشارة الإحصاءات الصادرة من الموقع الرسمي لشرطة دبي بدولة الإمارات إلا أن معدل جرائم السرقة (السلب والنهب) شهد إزديادًا بين عام (٢٠١٧) و(٢٠٢٤) ،إذ كان معدل جرائم الخطف في عام (٢٠١٧) ٠.١، وأصبح بمعدل ٠.٧ في عام (٢٠٢٤) التي أوضحتها (البيانات المفتوحة في الموقع الرسمي لشرطة دبي). ومن ثم فإن ظاهرة السلوك الإجرامي في تزايد وتطور مستمر بإستمرار السنوات؛ لذا أتت الدراسة لتحليل العوامل التي تؤثر على سلوكيات أفراد المجتمع الإماراتي ،وتصاعد ظاهرة السلوك

الإجرامي، والذي يعد من أهم حقول الدراسات الإجتماعية بالنتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها الدراسة.

أما الأهمية العملية التطبيقية فتكمن في الآتي: وضع تصور لمواجهة الجريمة في المجتمع الإماراتي من وجهة نظر الأفراد العاملين في مراكز شرطة الشارقة من ضباط ومحققين وأفراد بقسم التحريات، من أجل الوقوف على أهم الانعكاسات، وأثر ذلك في الحد من هذا السلوك الإجرامي في المجتمع الإماراتي، والتعرف على شكل الممارسات المختلفة للسلوك الإجرامي، والوقوف على العوامل والأسباب التي أدت إلى ارتكابه، وكيف يمكن التغلب عليها أو الحد من آثارها السلبية على الفرد والمجتمع على حدٍ سواء، وتوفير قاعدة من البيانات والمعلومات تخص السلوك الإجرامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب قد تكون تلك الدراسة بداية لدراسات أخرى لباحثين في مجال البحوث الاجتماعية، ويمكن للمهتمين والمختصين الاستفادة من نتائج الدراسة سواء في المؤسسات الأهلية أو الحكومية لوضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لمكافحة الجريمة في المنطقة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية بهدف رئيس هو: التعرف على العوامل المؤثرة في السلوك الاجرامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر بعض من أفراد الشرطة في إمارة الشارقة، وينبثق من هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية هي: التعرف على أثر العوامل الاجتماعية في ارتكاب السلوك الإجرامي، والتعرف على الظروف الاقتصادية وأثرها في ارتكاب السلوك الإجرامي، والتعرف على العوامل الثقافية وأثرها في ارتكاب السلوك الإجرامي، إلى جانب التعرف على أثر البيئة الأسرية في ارتكاب السلوك الإجرامي، واخيرًا التعرف على التأثيرات الإعلامية في ارتكاب السلوك الإجرامي.

مفاهيم الدراسة:

التعريف الإجرائي للسلوك الإجرامي: هو خروج المواطن الإماراتي بسلوكيات لا تمثل مجموعة القواعد والنظم والعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع، ويُقابل هذا السلوك باستنفار ونظرة دونية لمن يفعل ذلك، وعدم تقبل أفراد المجتمع لهذا الفعل أو السلوك غير المعتاد، متبوعاً بعقوبة ونص قانون محدد على وفق كل سلوك مخالف. وفيما يأتي التعريف لعدد من المصطلحات ذات الصلة بموضوع الدراسة ،ونكتفي بالتعريف الاصطلاحي فقط لكل واحدة منها:

العوامل الاجتماعية: هي مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها، والتي تسهم في تكوين الفرد وتربيته، ويكون لها الأثر الواضح في سلوكه ومجتمعه ومن ثم يمكن أن يكون لها تأثير على السلوكيات غير المنضبطة ،ومن ثم تنفيذ سلوك الانحراف والجريمة (علي، وعبد الفتاح، ٢٠٢١).

العوامل الاقتصادية: من العوامل التي لها بالغ الخطورة والأثر الأكبر في التأثير على سلوك الفرد وصولاً إلى اتباع السلوك الإجرامي، وذلك نتيجة الفقر الشديد أو الرفاهية الزائدة والتي قد تؤدي كلاهما إلى اتباع السلوك الإجرامي أو طريق الانحراف، فالفقر يؤدي إلى انتشار البطالة والجهل والمرض، أما الرفاهية الزائدة فتؤدي إلى التعالي والتفاخر واستعمال الأموال في ارتكاب الفواحش وسلوكيات الجريمة ،وانعدام الأخلاق (علي، وعبد الفتاح، ٢٠٢١).

العوامل والتأثيرات الأسرية: تعددت تلك التعريفات الخاصة بتأثيرات العوامل الأسرية وبما يخص الوصول إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، فقد عرفها بعض الباحثين في قسم علم الاجتماع الإنساني بأنها عبارة عن التصدع الأسري أو التفكك العائلي، أو ما يطلق عليها الإهمال العائلي نتيجة وجود الوهن أو سوء التكيف أو التوافق أو الانحلال الذي يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر سواء علاقة الرجل بالمرأة أو علاقة الوالدين بأبنائهم، ومن ثم انهيار الوحدة الأسرية ،وانحلال في بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزاماته أو أن يتعمد عدم القيام بها على الرغم من صلاحيته ومن ثم الوصول إلى السلوك الإجرامي المتنوع داخل محيط الأسرة أو خارجها (خليفة، ٢٠١٥).

العوامل الثقافية: هي مجموعة القيم التي يتشكل على أساسها الضمير الفردي والجماعي في المجتمع ولعل من أهم عوامل الثقافة في المجتمع هي: التعليم ،والدين ،ووسائل الإعلام المختلفة، والتي عن طريقها يمكن الوصول إلى نقل أي ثقافة او تربية او فكر يدعو إلى الهدم أو البناء في كيان المجتمع ففي حالة الهدم تنتشر وسائل وطرائق التفكير الإجرامية، ومن ثم تنفيذ السلوك الإجرامي (الحيدري، ٢٠٠٩).

التأثيرات الإعلامية: هي مجموعة البرامج والقنوات التلفزيونية أو الفضائية التي لها تأثير مباشر على كل فرد وأسرة في المجتمع وتصل إلى كل منزل وكل مكان سواء أكانت على شكل برامج أو أفلام أو مقاطع أو مشاهدات مرئية أو مقروءة محلية أو عربية أو أجنبية أو حتى عبر شبكات الانترنت (آل هطيله، ٢٠٠٥).

النظريات المفسرة للدراسة:

تُعد نظريات الضبط من الركائز الأساسية في الدراسات النفسية الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي، إذ تقوم على فكرة أن القدرة على ضبط النفس ومقاومة الرغبات اللحظية تؤدي دورًا محوريًا في تجنب السلوكيات الإجرامية؛ تشير هذه النظريات إلى أن ضعف آليات الضبط الذاتي، نتيجة عوامل نفسية واجتماعية مثل: التنشئة الأسرية، والبيئة التعليمية، والتأثيرات الثقافية، يمكن أن يزيد من احتمالية الانخراط في أفعال إجرامية؛ تعالج نظريات الضبط التفاعل بين العوامل الداخلية للفرد والضغوط الخارجية من المحيط الاجتماعي، مؤكدة على أهمية تطوير الذات وقدرات الضبط الذاتي كاستراتيجيات فاعلة للوقاية من الجريمة ،والحد من السلوكيات المنحرفة، ما يسلط الضوء على أهمية هذه النظريات في وضع البرامج التعليمية والتوعوية التي تهدف إلى تعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية ،وتطوير مهارات الضبط الذاتي لدى الأفراد (المعموري، ٢٠٢٢). من هذا المنطلق، يمكن التعرف على نظريات الضبط كونها من النظريات النفسية الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي، وذلك على نحو أنموذج هايرشي Hirschi للضبط يقدم إطارًا نظريًا يركز على العلاقات، والالتزامات، والقيم، والمعتقدات عوامل أساسية تمنع الأفراد من ارتكاب الجرائم؛ يعتقد هايرشي أن الروابط القوية مع المجتمع والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية تؤدي دورًا حاسمًا في الحفاظ على السلوك المقبول اجتماعيًا،إذ تشمل هذه الروابط العلاقات مع الأسرة، والمدرسة، والمجتمع،فضلا عن الالتزام بالأهداف الاجتماعية والشخصية؛ يؤكد هذا الانموذج على أن الأفراد الذين لديهم ما يخسرونه هم أقل ميلاً للانخراط في السلوك الإجرامي ؛لأنهم يقدرون علاقاتهم والتزاماتهم ضمن المجتمع (عيسوي، ٢٠٢٤).

وتُعد نظرية التفكك الاجتماعي واحدة من أهم النظريات في علم الاجتماع التي تحاول تفسير السلوك الاجتماعي، بما في ذلك السلوك الإجرامي؛ تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية تؤكد أن الجريمة والانحراف هما نتيجة عدم الاستقرار والتفكك في البنى الاجتماعية، مثل: الأسرة ،والمدرسة، والمجتمع المحلي؛ تُظهر الدراسات أن الأفراد الذين يعيشون في بيئات تفتقر للنظام الاجتماعي المتماسك والدعم الاجتماعي أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة الإجرامية؛ لأن هذه البيئات لا توافر الإرشاد الكافي أو القواعد الاجتماعية الصارمة التي تحد من السلوكيات الإجرامية (الديسي، ٢٠٢٣).

السلوك الإجرامي والعوامل المؤثرة عليه في المجتمع الإماراتي

عند الاطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، فضلاً عن المعايشة الحقيقية التي نعيش فيها الآن في ظل الثورة الصناعية الرابعة فإن هناك عوامل عدة تؤثر في سلوك الفرد الإماراتي ،وتجعل سلوكه غير المعتاد في العقود

الماضية أو تجعل سلوكه غير منضبط في الوقت الراهن، والذي يصل به إلى حد الجريمة، ولعل من أهم تلك العوامل هو انتشار تلك التكنولوجيا الهائلة بين أفراد المجتمع والأسرة الإماراتية؛ ولاسيما إذا لم يكن هناك رادع من القوانين الأمنية والعقوبات القضائية المشددة، وذلك في رأيي الخاص ؛لأن تلك التكنولوجيا ولاسيما تطبيقاتها المختلفة عبر شبكات الإنترنت العالمية، ووسائل التواصل الاجتماعي ،والتقنيات الحديثة المختلفة مثل: الذكاء الاصطناعي، والوسائط الإلكترونية وغيرها، والتي أصبحت الآن في كل منزل إماراتي بل وفي يد كل فرد من دون رقيب أو عتيد. كما أن قلة العقيدة الدينية ،ووجود تزعزع في الشريعة الإسلامية قد يؤدي بالفرد الإماراتي أحيانًا إلى اعتقاده الخاطئ بأن هناك حريات مطلقة من دون تقييد أو مراجعة أو محاسبة من أحد أو مسؤول؛ ومن ثم فقد يجر ذلك كثير من الأفراد ولاسيما الشباب والأطفال في سن المراهقة التي قد تصل أفعالهم الخاطئة إلى ارتكاب سلوكيات خطيرة وذات صور إجرامية متنوعة ولا سيما في ظل انتشار التكنولوجيا الحديثة والتي أصبحت الآن سلاح ذو حدين.

وأخيراً هناك من العوامل التي تؤثر في سلوكيات أفراد المجتمع الإماراتي نتيجة التنوع الثقافي الكبير للوافدين إلى الدولة أو الهجرة الخارجية، كذلك هناك وسائل الإعلام المختلفة والتي أصبحت تُنقل إلى كل أفراد الأسرة سواء إعلام غربي أو أمريكي أو نحو ذلك من الأفلام والبرامج الأجنبية والغربية التي تُبث عبر الفضائيات باسم الثقافة الغربية أو التحضر الفكري، وكذلك الانفتاح على العالم في شتى صور المرئيات عن طريق ما يبعث ويقدم في صور مزخرفة متنوعة من ثقافات المعرفة والأفكار التنويرية كما يطلق عليها الآن، والتي قد تؤدي بالفرد في النهاية إلى تحول أفكاره ،وثقافاته الدينية ،وعقيدته، وضعف إيمانه وصولاً منهم إلى هدم قواعد الدين ومبادئه ،وارتكاب الفواحش والسلوكيات الإجرامية وغير ذلك من الأمور الجانحة التي نراها كل يوم.

الجريمة في مجتمع الإمارات: التطور في إطار التطورات الاجتماعية

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملحوظاً في مختلف الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وهو ما أسهم في تحقيق قفزات نوعية على مستوى الرفاهية والتنمية المستدامة (كميل، ٢٠٢٤)؛ تتبع هذه النهضة التطورية تغييرات في النسيج الاجتماعي للمجتمع، ما يفرض تحديات جديدة تتعلق بالسلوك الإجرامي وأساليب مواجهته؛ في هذا السياق، تتضح أهمية دراسة الجريمة في مجتمع الإمارات ضمن إطار التطورات الاجتماعية، لفهم كيفية تأثير هذه التطورات على أنماط الجرائم ومعدلاتها، وكذلك الآليات المستحدثة للتعامل معها (الشجيري، ٢٠٢٣). وتعكس البيئة الاجتماعية والاقتصادية للإمارات، المتميزة بتنوعها الثقافي والانفتاح الاقتصادي، تحديات خاصة فيما يتعلق بالسلوكيات الإجرامية؛ فمن

ناحية، تساهم الثروة الاقتصادية والاستقرار السياسي في ايجاد بيئة مواتية لانخفاض معدلات الجريمة، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي التحولات السريعة والتنوع الثقافي إلى ظهور أشكال جديدة من الجرائم التي تتطلب استجابات مبتكرة وفاعلة من الأجهزة الأمنية والقضائية (عمر، ٢٠٠٥). وتمثل الجريمة في مجتمع الإمارات موضوعاً بحثياً يستلزم التحليل العميق لفهم العلاقة بين التطور الاجتماعي والاقتصادي وتطور السلوكيات الإجرامية؛ يتطلب هذا الفهم مراعاة الخصائص الديموغرافية للسكان، والتغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وتأثير التكنولوجيا والإعلام، فضلا عن السياسات العامة المتبعة للوقاية من الجريمة ومكافحتها؛ يعد هذا البحث ضرورياً لتطوير استراتيجيات فاعلة تتناسب مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للإمارات، بما يسهم في تحقيق الأمان والاستقرار المجتمعي (كميل، ٢٠٢٤).

أولاً: نشأة الجريمة وتطورها في دولة الإمارات: نشأة الجريمة وتطورها في دولة الإمارات يعكسان بشكل وثيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الدولة منذ تأسيسها في عام ١٩٧١؛ فمع انطلاقة البلاد نحو التحديث والتطور، وما رافقه من نمو اقتصادي سريع وتحولات في النسيج الاجتماعي (عمر، ٢٠٠٥)، شهدت الإمارات تغييرات في أنماط الجريمة ومعدلاتها التي تعد مرآة تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي؛ كما أن التوسع العمراني، والانفتاح الثقافي، والتطور التكنولوجي الهائل أسهم بشكل مباشر في تنوع السلوكيات الإجرامية، ما دفع السلطات إلى تطوير أساليب متقدمة وفاعلة لمكافحة الجريمة والحفاظ على الأمن والاستقرار (كميل، ٢٠٢٤). من هذا المنطلق، يمكن التعرف على نشأة الجريمة وتطورها في دولة الإمارات، وذلك على النحو الآتي:

الإطار التاريخي لنشأة الجريمة في الإمارات: كانت الجريمة محدودة بشكل كبير، إذ اعتمدت المجتمعات المحلية العلاقات القبلية والتعاون المتبادل للحفاظ على النظام والأمان (عمر، ٢٠٠٥)؛ مع تأسيس الاتحاد في عام ١٩٧١ ،وبدء مرحلة التطوير السريع والتوسع الاقتصادي، واجهت الدولة تحديات جديدة مرتبطة بالجريمة نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، بما في ذلك النمو السكاني السريع والتنوع الثقافي الكبير نتيجة للهجرة، إلى جانب ظهور التكنولوجيا والتطورات الحديثة التي قدمت أساليب جديدة للإجرام؛ هذه التحولات أدت إلى تنويع أشكال الجريمة وتعقيدها، مما استدعى تطوير استراتيجيات وتشريعات فاعلة لمواجهتها وضمان استمرارية الأمن والاستقرار في المجتمع الإماراتي (الشجيري، ٢٠٢٣).

تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الجريمة: شهدت دولة الإمارات تحولات اجتماعية واقتصادية هائلة على مدار العقود الماضية، مما أدى إلى تأثيرات ملحوظة على نمط الجريمة ومعدلاتها ضمن المجتمع؛ فمع التطور الاقتصادي السريع والانفتاح على العالم، ازدادت التحديات الأمنية المرتبطة بالجريمة بما في ذلك الجرائم المالية، والإلكترونية، والمنظمة، والتي تعكس التعقيد الجديد للمجتمع الإماراتي (كميل، ٢٠٢٤)؛ كما أدى التنوع الثقافي الناتج عن الهجرة إلى ظهور أشكال جديدة من الجرائم تتطلب استجابات أمنية وقانونية معقدة ومحدثة، في حين ساهمت التكنولوجيا والتطور الرقمي في ظهور جرائم إلكترونية متطورة تتطلب تدخلات تقنية ومعرفية متخصصة؛ تعكس هذه التحولات الحاجة الماسة لتطوير الأطر التشريعية والأمنية لضمان مواكبة هذه التغييرات، والحفاظ على الأمن الاجتماعي، والاستقرار في مواجهة تحديات الجريمة المتنامية (عمر، ٢٠٠٥).

تأثير التنوع الثقافي على السلوك الإجرامي: ظهر التنوع الثقافي كونه عاملا رئيسا قد أثر على السلوك الإجرامي ضمن المجتمع؛ فمع استقبال الدولة لجنسيات متعددة ضمن إطار العمل والإقامة، تشكلت بوتقة ثقافية تعددية ساهمت في إغناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي، لكنها في الوقت نفسه قدمت تحديات أمنية متنوعة (الشجيري، ٢٠٢٣)، إذ تفاوتت السلوكيات والمعتقدات الثقافية أدت إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم التي تتطلب تفهمًا عميقًا ومقاربات أمنية متخصصة تراعي هذا التنوع؛ إلى جانب ذلك، أسهم التنوع الثقافي في تعزيز القدرات الأمنية عبر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة الجريمة، مما ساعد على تطوير استراتيجيات فاعلة تتناسب مع التحديات الجديدة التي فرضها هذا التنوع (كميل، ٢٠٢٤).

ثانياً: التحولات التي حدثت في المجتمع الإماراتي من قبل الاتحاد حتى اليوم: شهد المجتمع الإماراتي تحولات جذرية منذ ما قبل تأسيس الاتحاد في عام ١٩٧١ وحتى اليوم، إذ انتقل من مجتمع يعتمد بشكل أساس الغوص بحثًا عن اللؤلؤ، والصيد، والزراعة إلى مجتمع حديث يعتمد التنوع الاقتصادي، والتكنولوجيا المتقدمة (الشجيري، ٢٠٢٣)؛ هذا التحول لم يأتِ فقط بالتطور الاقتصادي والعمراني، بل أحدث أيضًا تغيرات في النسيج الاجتماعي والثقافي للدولة (الصفار، ٢٠٠٠)، مما أدى إلى تنوع سكاني وثقافي كبير بفضل الانفتاح على العالم واستقبال العمالة والخبرات من مختلف الجنسيات؛ هذه التحولات العميقة أسهمت بتشكيل ملامح المجتمع الإماراتي الحديث، معززةً بذلك تحديات وفرص جديدة تواكب هذا النمو السريع والمتسارع (كميل، ٢٠٢٤). من هذا المنطلق، يمكن التعرف على التحولات التي حدثت في المجتمع الإماراتي من قبل الاتحاد حتى اليوم، وذلك على النحو الآتي:

الجريمة في المجتمع الإماراتي قبل قيام الاتحاد: قبل قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، كان المجتمع الإماراتي يعتمد بشكل أساس النظام القبلي والتقاليد المجتمعية العريقة التي كانت تؤدي دورًا حيويًا في حفظ النظام ومنع الجرائم؛ في هذه البيئة، كانت الجرائم نادرة نسبيًا وغالبًا ما تتعلق بالنزاعات بين القبائل أو الخلافات الفردية، إذ كانت العقوبات والتسويات تحكمها الأعراف القبلية والإجماع المجتمعي؛ هذا النظام الاجتماعي المحكم والعلاقات القوية ضمن المجتمعات المحلية ساهمت في ايجاد شعور بالمسؤولية المشتركة تجاه الأمن والسلامة العامة، وعكست ترابطًا وتعاضدًا كبيرًا يحد من تفشي الجريمة، ويعزز من الرقابة الذاتية والمجتمعية (عمر، ٢٠٠٥).

تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة وأولى خطوات التحديث: مع تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٧١، بدأت مرحلة جديدة من التطور والتحديث شملت جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ هذه المرحلة شهدت سعيًا حثيثًا نحو بناء دولة حديثة مع الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث، مما أسس لنقلة نوعية في بنية المجتمع وأنماط الحياة (عمر، ٢٠٠٥)؛ تم في هذا الإطار تطوير البنية التحتية، وتحديث نظم التعليم والصحة، وإنشاء مؤسسات حكومية تعكس رؤية الدولة نحو النمو والتطور؛ هذه الخطوات المبكرة للتحديث أدت دورًا حاسمًا في تشكيل ملامح المجتمع الإماراتي الحديث، ومهدت الطريق لتحولات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، فضلاً عن تعزيز دور الدولة في إدارة التحول نحو مجتمع يواكب العصر مع احترام عميق للقيم التقليدية (كميل، ٢٠٢٤).

ردود فعل الدولة والتشريعات التي وضعتها لمكافحة الجريمة: استجابة للتحديات التي فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية، بادرت دولة الإمارات بتطوير مجموعة من التشريعات والسياسات الرامية إلى مكافحة الجريمة بكفاءة عالية، إذ تم تعزيز الإطار القانوني بقوانين محدثة تغطي مختلف أنواع الجرائم من الجرائم التقليدية إلى الجرائم الإلكترونية، مع إيلاء اهتمام خاص للجرائم العابرة للحدود في ظل التنوع السكاني الكبير (الصفار، ٢٠٠٠)؛ كما تم تحديث الأجهزة الأمنية وتزويدها بأحدث التقنيات ؛لتعزيز قدراتها في الرصد، والتحقيق ،والمتابعة، إلى جانب تفعيل دور القضاء وتسريع الإجراءات القانونية لضمان العدالة السريعة والفاعلة؛ وقد أظهرت هذه الجهود نجاحًا ملحوظًا في الحفاظ على مستويات منخفضة من الجريمة، وتعزيز الشعور بالأمان بين المقيمين والزوار على حد سواء (عمر، ٢٠٠٥). ويمكن التعرف على ردود فعل الدولة والتشريعات التي وضعتها لمكافحة الجريمة، وذلك على النحو الآتي:

- **تطوير الإطار التشريعي لمكافحة الجريمة:** في استجابة مباشرة للتحديات التي فرضها التطور السريع في المجتمع الإماراتي، أولت الدولة اهتماماً كبيراً بتطوير الإطار التشريعي

لمكافحة الجريمة، إذ تمت إعادة صياغة القوانين وتحديثها لتشمل أحدث الأشكال الجرمية وأكثرها تعقيداً، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية والمالية (الشجيري، ٢٠٢٣)؛ هذا النهج التشريعي الشامل يهدف إلى توفير بيئة آمنة للمواطنين والمقيمين، وكذلك لحماية الاقتصاد الوطني والمكتسبات التنموية من أي تهديدات قد تنشأ عن الجريمة، مع التأكيد على احترام حقوق الإنسان ،والحريات الأساسية، هذا في صدد دراسة (عمر، ٢٠٠٥)؛ تعكس هذه الجهود التزام الإمارات بمواجهة الجريمة بأشكالها كافة ،وتجسيد مبدأ العدالة وسيادة القانون، وتأتي ضمن إطار استراتيجي واضح يرمي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد (كميل، ٢٠٢٤).

- **تعزيز القدرات الأمنية والشرطية:** في سياق مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة، قامت دولة الإمارات بتعزيز قدراتها الأمنية والشرطية عن طريق استثمارات ضخمة في التكنولوجيا الحديثة ،وتدريب الملاكات البشرية؛ هذه الجهود شملت تطوير نظم المراقبة ،والتحقيق ،والاستجابة السريعة للحوادث (عمر، ٢٠٠٥)، فضلا عن تحديث الأسطول الأمني وأنظمة الاتصالات ؛لضمان كفاءة عالية في عمليات مكافحة الجريمة؛ كما أولت الدولة اهتماماً خاصاً للتدريب المستمر ،وتطوير المهارات الأمنية لأفراد الشرطة، مع التركيز على أساليب الجريمة الجديدة والمعقدة مثل: الجرائم الإلكترونية، وذلك بهدف الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة تتسم بالقدرة على مواجهة كل التحديات الأمنية الراهنة والمستقبلية (كميل، ٢٠٢٤).
- **البرامج التوعوية والوقائية للحد من الجريمة:** في إطار استراتيجيتها الشاملة لمكافحة الجريمة، اعتمدت دولة الإمارات ،وتطوير مجموعة من البرامج التوعوية والوقائية وتنفيذها التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع، بدءًا من الأطفال في المدارس إلى الشباب والبالغين في أماكن العمل والمجتمعات المحلية (الشجيري، ٢٠٢٣)؛ و أوضح (الصفار، ٢٠٠٠) في دراسته أن هذه البرامج تهدف إلى رفع مستوى الوعي حول أخطار الجريمة وتأثيراتها السلبية، وتعزيز المسؤولية المجتمعية تجاه الوقاية من الجريمة، مع التركيز بشكل خاص على الجرائم الإلكترونية وأمن المعلومات في ظل التطور التكنولوجي السريع. وفي دراسة (عمر، ٢٠٠٥) أضاف أن تشمل هذه البرامج تدريبات وورش عمل تفاعلية تساعد على تطوير مهارات الأفراد في التعرف على مخاطر محتملة، وكيفية التعامل معها، مساهمةً بذلك في ايجاد بيئة آمنة وواعية قادرة على التصدي للجريمة بأشكالها كافة.

- **برامج إعادة تأهيل المجرمين وإدماجهم في المجتمع:** أدركت دولة الإمارات أهمية برامج إعادة تأهيل المجرمين وإدماجهم في المجتمع كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لمكافحة الجريمة؛ تم تصميم هذه البرامج لتوفير الدعم اللازم للأفراد الذين تمت إدانتهم بارتكاب جرائم، بهدف تقليل معدلات العودة للجريمة، وتحقيق الاندماج الناجح في المجتمع؛ تشمل هذه البرامج التدريب المهني، والاستشارات النفسية، وبرامج التوعية التي تعالج الأسباب الجذرية للسلوك الإجرامي (كميل، ٢٠٢٤)،فضلا عن تعزيز مهارات الحياة الأساسية التي تساعد المدانين على بناء حياة جديدة بعيدة عن الجريمة؛ يتم تنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، مما يعكس التزام الإمارات بمعالجة قضايا الجريمة بشكل شامل وإنساني، مع التركيز على الوقاية والإصلاح بقدر التركيز على العقوبة (الصفار، ٢٠٠٠).

رابعاً: الجرائم المستحدثة والإلكترونية في الإمارات وجهود الإمارات لمواجهتها: مع تطور التكنولوجيا وانتشار الإنترنت، شهدت دولة الإمارات ظهور الجرائم المستحدثة والإلكترونية التي تشمل: الاحتيال الإلكتروني، وسرقة الهويات، والهجمات السيبرانية التي تستهدف الأفراد والمؤسسات على حد سواء؛ هذا التحول في طبيعة الجريمة دفع الدولة إلى تبني استراتيجيات متقدمة لمواجهة هذه التحديات، إذ تم تعزيز البنية التحتية التكنولوجية الأمنية وتطوير القدرات الفنية للملاكات العاملة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، فضلا عن إصدار التشريعات والقوانين التي تضع إطارًا قانونيًا صارمًا لردع هذه الأنواع من الجرائم (كميل، ٢٠٢٤). تتضمن جهود الإمارات لمواجهة الجرائم الإلكترونية إنشاء وحدات خاصة ضمن الأجهزة الأمنية مزودة بأحدث التقنيات للكشف عن الجرائم الإلكترونية والتحقيق فيها، كما تعمل على التوعية العامة حول مخاطر هذه الجرائم ،وكيفية الوقاية منها عبر حملات تثقيفية مستمرة تستهدف فئات المجتمع كافة؛ فضلا عن ذلك، تسعى الدولة إلى تعزيز التعاون الدولي عن طريق مشاركة المعلومات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، مما يعكس التزامها بمواجهة هذه التحديات العابرة للحدود بفاعلية وكفاءة عالية (عمر، ٢٠٠٥).

العوامل المؤدية للجريمة

أولًا: العوامل الاجتماعية: تمثل العوامل الاجتماعية محورًا رئيسا في البحث عن فهم السلوك الإجرامي، إذ تشمل التأثيرات المعقدة للبيئة الاجتماعية والثقافية التي ينشأ فيها الفرد ويعيش؛ تؤكد الدراسات على أن الفقر، والتهميش، والبطالة، والإقصاء الاجتماعي، والتفكك الأسري، والعنف المنزلي، وانعدام الفرص التعليمية والمهنية تسهم بشكل مباشر في زيادة مخاطر الانخراط في السلوكيات الإجرامية؛ تُظهر الأبحاث كيف يمكن للتفاعلات الاجتماعية

والتـأثيرات الثقافيـة أن تشـكل معـايير السـلوك ،وتقبـل الأفعـال الانحرافيـة أو العدوانيـة كاستجابات مشروعة للضغوط الاجتماعية؛ إن الانتماء لجماعات أو عصابات يمكن أن يوافر شعورًا بالهوية والانتماء، لكنه قد يشجع أيضًا على السلوك الإجرامي وسيلة للحفاظ على الولاء والتماسك الجماعي؛ تُعقد هذه العوامل عبر التأثير المتبادل بين البنى الاجتماعية والاقتصادية والأنظمة القانونية التي تؤثر في تصورات العدالة والمساواة داخل المجتمع، مما يؤدي إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى فهم ديناميكيات السلطة والفئات الاجتماعية ،وكيفية تأثيرها على السلوك الإجرامي (رشوان، ٢٠١٠).

الضغط الاجتماعي والتنمر: في دراسة (Davis، ٢٠١٩) بين أن الضغط الاجتماعي والتنمر يشكلان مصدرين رئيسين للتوتر والقلق بين الأفراد، مما قد يدفعهم للجوء إلى السلوكيات الإجرامية وسيلة للتعامل مع هذه المشاعر السلبية أو كرد فعل دفاعي ضد الظلم الذي يشعرون به؛ يتمثل الضغط الاجتماعي في التوقعات المفروضة من المجتمع أو المجموعة التي ينتمي إليها الفرد، والتي قد تكون غير واقعية أو تتجاوز قدراته، مما يؤدي إلى شعور بالعجز والإحباط، وفي بعض الحالات، قد يرى الفرد في السلوك الإجرامي مخرجاً لتأكيد ذاته ،وقدرته على التأثير في محيطه. من ناحية أخرى، أكمل (أبو النصر، ٢٠٢٤) في دراسته أن يمكن أن يؤدي التنمر، سواء أكان جسدياً أو نفسياً أو عبر الإنترنت، إلى تدمير الثقة بالنفس ويولد شعوراً بالعزلة والضعف، مما قد يدفع الضحايا إلى الانخراط في السلوكيات الإجرامية وسيلة لاستعادة السيطرة على حياتهم أو كرد انتقامي ضد المجتمع الذي يرون أنه فشل في حمايتهم؛ يعمل التنمر على تعزيز دورة من العنف، إذ يمكن أن تتحول الضحايا إلى مرتكبي جرائم في محاولة للتغلب على مشاعر الدونية والعجز التي تسببها هذه التجارب .وأما ((Evans, 2017 **فقد** أوضح امتداد التأثير النفسي للضغط الاجتماعي والتنمر إلى تعزيز السلوك العدواني والمعادي للمجتمع وسيلة للتعبير عن الغضب والإحباط، إذ يبدأ الأفراد بتوجيه العدائية نحو الآخرين كرد فعل على الضغوط التي يتعرضون لها، ويصبح السلوك الإجرامي في بعض الأحيان الوسيلة الوحيدة التي يرونها متاحة للتعبير عن الرفض والتمرد على القيود التي يفرضها المجتمع عليهم؛ تظهر الدراسات أن الأفراد الذين يتعرضون للتنمر أو الضغط الاجتماعي المستمر يميلون إلى تطوير مشكلات نفسية قد تشمل: الغضب ،والعدوان، مما يزيد من احتمالية لجوئهم إلى السلوكيات الإجرامية. وشرح (المسيري، ٢٠١٢) أن من المهم تقديم الدعم والمساندة للأفراد الذين يتعرضون للضغط الاجتماعي والتنمر، بما في ذلك الوصول إلى خدمات الدعم النفسي وبرامج التوعية التي تهدف إلى تعزيز الصحة النفسية، وتقديم استراتيجيات فاعلة للتعامل مع

الضغط والتنمر؛ عبر توفير بيئة داعمة وشاملة، يمكن للمجتمعات المساهمة في الحد من السلوكيات الإجرامية وتعزيز الرفاهية العامة لجميع الأفراد.

العزلة الاجتماعية: العزلة الاجتماعية تعد من العوامل الاجتماعية المهمة التي لها تأثير مباشر وقوي على السلوك الإجرامي، إذ تسهم في ايجاد بيئة نفسية واجتماعية تدفع الفرد نحو الشعور بالإحباط واليأس وفقدان الانتماء؛ يمكن أن تؤدي هذه المشاعر إلى البحث عن وسائل بديلة للتواصل والتعبير عن الذات، وفي بعض الحالات، قد يتجه الأفراد نحو السلوكيات الإجرامية وسيلة للتعامل مع هذه العزلة أو محاولة لجذب الانتباه، وكسر حاجز الوحدة التي يعانون منها .(Harris, 2018) وتعزز العزلة الاجتماعية من احتمالية الانخراط في سلوكيات غير ملائمة بسبب نقص الدعم الاجتماعي والعاطفي الذي يعد ضرورياً لتطوير القدرة على التعامل مع التوتر والضغوط الحياتية بطرائق صحية؛ من دون شبكة دعم قوية، يمكن أن يجد الأفراد صعوبة في التغلب على التحديات اليومية ،وقد يلجأون إلى السلوك الإجرامي وسيلة للهروب من واقعهم أو كطريقة للتعبير عن الغضب والاستياء الذي يشعرون به نتيجة لعزلتهم .(Taylor, 2019) ويمكن أن تؤثر العزلة الاجتماعية أيضاً على تطور القدرات الاجتماعية والعاطفية للفرد، مما يجعل من الصعب عليه بناء علاقات صحية ومستقرة؛ هذا النقص في المهارات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشاعر الوحدة والعزلة، مما يوجد دورة مفرغة تزيد من الشعور بالاغتراب والتهميش، في هذه الظروف، قد يُنظر إلى السلوكيات الإجرامية وسيلة للحصول على قدر من القوة أو السيطرة، أو كطريقة لإثبات الذات في مواجهة العالم الذي يُنظر إليه على أنه غير مرحب أو عدائي (الطاهر، ٢٠٢١). **فضلا عن** ذلك، يمكن أن تؤدي العزلة الاجتماعية إلى البحث عن الانتماء في مجموعات قد تكون لها تأثيرات سلبية، مثل: العصابات الإجرامية أو المجموعات المتطرفة التي تقدم وعوداً بالقبول والدعم؛ يمكن لهذه المجموعات أن تستغل حاجة الفرد للانتماء وتدفعه نحو ارتكاب أفعال إجرامية كجزء من عملية الاندماج أو وسيلة للحفاظ على مكانته داخل المجموعة (ملحس، ٢٠٢٢).

ثانيًا: البيئة الأسرية: تعد البيئة الأسرية أحد العوامل الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السلوك الإجرامي، إذ تشكل الأسس الأولية للتنشئة الاجتماعية والعاطفية للفرد؛ تؤدي ديناميكيات الأسرة، بما في ذلك العلاقات بين الوالدين والأبناء، ومستويات الدعم العاطفي والاجتماعي، وأساليب التربية، والتعرض للعنف المنزلي، دورًا حاسمًا في تحديد نماذج السلوك التي قد يتبناها الفرد في المستقبل؛ تشير الأبحاث إلى أن غياب الدفء الأسري والإشراف الوالدي، إلى جانب الصراع الأسري والانفصال أو الطلاق، يمكن أن يزيد من مخاطر الانخراط في السلوكيات الانحرافية أو العدوانية، كما أن التأثير السلبي للتجارب

المؤلمة داخل الأسرة، مثل :الإساءة الجسدية أو العاطفية، يمكن أن يكون لها تأثيرات طويلة الأمد على الصحة العقلية والسلوكية للفرد؛ فضلا عن ذلك، يمكن للنموذج الأسري في التعامل مع الضغوط وحل النزاعات أن يوفر أو يحرم الفرد من الأدوات اللازمة للتعامل مع التحديات الاجتماعية والعاطفية بطرائق صحية، مما يشير إلى أهمية البيئة الأسرية في تشكيل الاستجابات السلوكية والعاطفية التي تؤثر في قرارات الفرد وتصرفاته في مختلف مراحل حياته .(Johnson, 2016)

الإهمال والتعرض للعنف: الإهمال والتعرض للعنف داخل البيئة الأسرية يعدان من العوامل الرئيسة التي تؤثر على السلوك الإجرامي لدى الأفراد، إذ يمكن لهذه التجارب المؤلمة أن تخلف آثارًا نفسية عميقة تشمل: الشعور بالدونية، والعدوانية، وصعوبات في التكيف الاجتماعي؛ يتم تكوين نمط من السلوك السلبي يتمثل بعدم الثقة بالآخرين وصعوبة في بناء علاقات صحية، مما يدفع الفرد نحو البحث عن الانتماء في مجموعات قد تشجع على السلوك الإجرامي وسيلة للتعبير عن الذات أو كرد فعل تجاه الإهمال والعنف الذي تعرض له .(Martinez, 2017)، كما تؤدي التجارب المبكرة من الإهمال والتعرض للعنف إلى تطوير مشاعر الغضب والانتقام التي قد تستمر حتى سن البلوغ، إذ يمكن أن تتحول هذه المشاعر إلى دوافع لارتكاب أفعال إجرامية ضد الأفراد أو المجتمع بشكل عام؛ يعاني الأفراد الذين يتعرضون لهذا النوع من الإهمال والعنف من صعوبة في التحكم في الانفعالات والتصرفات، مما يزيد من احتمالية لجوئهم إلى العنف وسيلة للتعامل مع الصراعات أو طريقة للحصول على ما يريدون (المختار، ٢٠٢٢).

الصراعات الأسرية والتفكك الأسري: تعد الصراعات الأسرية والتفكك الأسري من العوامل المهمة التي لها القدرة على تشكيل السلوك الإجرامي لدى الأفراد، إذ تؤدي هذه الظروف إلى ايجاد بيئة محفزة على الاضطراب والتوتر؛ تعمل الخلافات المستمرة ،وغياب الاستقرار على تقويض الدعم العاطفي والنفسي الضروري لنمو الفرد السليم، مما يؤدي إلى شعور بالإهمال والتهميش قد يدفع الأفراد، ولاسيما الشباب، إلى البحث عن القبول والانتماء في بيئات خارجية قد تكون سلبية أو إجرامية (تكتري، ٢٠١٩). التفكك الأسري، سواء أكان نتيجة الطلاق أو الانفصال أو غيره من أشكال الانقطاع العاطفي والاجتماعي، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الشعور بالعزلة والوحدة لدى الأفراد المتأثرين. يؤدي فقدان الوحدة الأسرية والاضطراب في الروابط الأسرية إلى تقليل الرقابة الوالدية والإشراف على سلوك الأطفال، مما يزيد من احتمالية تعرضهم للمؤثرات السلبية وانخراطهم في سلوكيات مخاطرة، بما في ذلك السلوكيات الإجرامية، التي ناقشها(رشوان، ٢٠١٠) في دراسته.

الفقدان المبكر للوالدين: الفقدان المبكر للوالدين يعد تجربة مؤلمة قد تكون لها تأثيرات بعيدة المدى على النمو النفسي والاجتماعي للطفل، ومن ثم، قد تؤثر على سلوكه الإجرامي في المستقبل؛ تترك هذه التجربة الفرد في حالة من الضعف العاطفي، وقد تؤدي إلى مشاعر الإهمال والوحدة، ولاسيما إذا لم يتم توفير الدعم الكافي من الأسرة الموسعة أو المجتمع، يمكن أن يؤدي الشعور بالتخلي والاستياء إلى البحث عن القبول والانتماء في مجموعات قد تكون ذات تأثير سلبي، بما في ذلك العصابات الإجرامية (إبراهيم، ٢٠١٦). ويمكن أن يكون الفقدان المبكر للوالدين محفزًا للتغيرات السلوكية، إذ يواجه الأطفال صعوبات في التعامل مع الحزن والألم، مما قد يؤدي إلى الانسحاب الاجتماعي أو، بالنقيض، التصرفات العدوانية والمخاطرة؛ غالبًا ما يكون الأطفال الذين يخسرون والديهم في سن مبكرة أكثر عرضة لمواجهة التحديات الأكاديمية والاجتماعية، مما يزيد من احتمالية انخراطهم في السلوكيات الإجرامية وسيلة للتعامل مع الإحباط وعدم الرضا .(Baker, 2020)

ثالثاً: الظروف الاقتصادية: تشكل الظروف الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي، إذ تؤثر بشكل مباشر على القدرات الفردية والجماعية للوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية؛ يُظهر البحث أن الفقر ،والبطالة، وانعدام الأمن الاقتصادي يمكن أن يزيد من معدلات الجريمة بتوفير دوافع قوية للانخراط في السلوكيات الإجرامية وسائل يُنظر إليها على أنها ضرورية للبقاء أو تحسين الوضع المعيشي؛ فضلا عن ذلك، تؤدي عدم المساواة الاقتصادية والفجوات الواسعة في توزيع الثروة دورًا في تعميق الشعور بالظلم والإحباط، مما يمكن أن يؤدي إلى استجابات سلوكية سلبية تجاه المجتمع؛ كما أن البيئات التي تسود فيها معدلات عالية من الفقر غالبًا ما تكون محرومة من الخدمات العامة الكافية، بما في ذلك التعليم ،والرعاية الصحية، مما يحرم الأفراد من الفرص اللازمة لتحقيق التقدم الشخصي والمهني؛ هذه الديناميكيات تُسلط الضوء على أهمية فهم البُعد الاقتصادي في سياق السلوك الإجرامي، مشيرة إلى أن التدخلات الرامية إلى تحسين الظروف الاقتصادية ،وتوفير الفرص قد تكون فاعلة في التقليل من معدلات الجريمة ،وتعزيز الاستقرار الاجتماعي (غيث، ٢٠١٢).

الفقر المدقع: الفقر المدقع يشكل واحدًا من أهم العوامل الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على السلوك الإجرامي، إذ يجد الأفراد في ظروف الفقر المدقع صعوبة بالغة في تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل: الطعام، والمأوى، والرعاية الصحية؛ هذا النقص الحاد في الموارد يمكن أن يدفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات يائسة تتضمن اللجوء إلى السلوكيات الإجرامية وسيلة للنجاة، مثل: السرقة أو التعامل مع المواد المخدرة، في محاولة لتأمين متطلبات الحياة الأساسية .(Wright, 2019) يعمل الفقر المدقع أيضًا على تفاقم الشعور بالعزلة

الاجتماعية ،والإقصاء، إذ يشعر الأفراد بأنهم مهمشون ومستبعدون من الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها غيرهم في المجتمع؛ يمكن أن يؤدي هذا الشعور بالظلم والتهميش إلى توليد الغضب والاستياء، مما يزيد من احتمالية الانخراط في السلوكيات الإجرامية كونه شكلا من أشكال الاحتجاج أو البحث عن العدالة الذاتية، التي تناولها (Reed، ٢٠٢١) في دراسته. وترتبط ظروف الفقر المدقع ارتباطًا وثيقًا بانخفاض مستويات التعليم والوعي، مما يحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى وظائف مستقرة وذات دخل جيد؛ يؤدي نقص الفرص التعليمية والمهنية إلى دورة مستمرة من الفقر تجعل من الصعب على الأفراد كسر هذه الحلقة ،والخروج من ظروف الفقر المدقع، ومن ثم، يمكن أن يُنظر إلى السلوك الإجرامي وسيلة بديلة لتحسين الوضع الاقتصادي (هارون، ٢٠٠٩).

البطالة وعدم الاستقرار الوظيفي: البطالة وعدم الاستقرار الوظيفي يشكلان تحديين كبيرين في عدد من المجتمعات حول العالم، ولهما تأثير مباشر على السلوك الإجرامي؛ يؤدي فقدان الوظيفة أو عدم القدرة على إيجاد عمل مستقر إلى خلق شعور باليأس والإحباط بين الأفراد، مما قد يدفعهم نحو اعتماد سلوكيات غير قانونية وسيلة لتأمين متطلبات الحياة الأساسية أو طريقة للتعبير عن استيائهم من النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، هذا في صدد دراسة (ملحس، ٢٠٢٢). وتعد البطالة ،وعدم الاستقرار الوظيفي من العوامل التي تساهم في زيادة معدلات الجريمة، ولاسيما بين الشباب الذين يجدون أنفسهم محرومين من الفرص لبناء مستقبل مهني واعد؛ يمكن أن يؤدي شعور العزلة والتهميش الذي ينتج عن البطالة إلى البحث عن الانتماء الى مجموعات قد تشجع على السلوك الإجرامي وسيلة لتحقيق الاعتراف والقوة داخل المجتمع (الضلاعين، ٢٠٢٢). كما يؤثر عدم الاستقرار الوظيفي أيضًا على البنية الأسرية والعلاقات الاجتماعية، إذ يمكن أن يؤدي إلى توترات داخل الأسرة ،وقلة الدعم العاطفي والمالي، مما يزيد من الضغوط النفسية، ويشجع على السلوكيات السلبية؛ في هذا السياق، يمكن أن يُنظر إلى الجريمة وسيلة للتغلب على الشعور بعدم الكفاية ،وفقدان الدور الاجتماعي الذي يوفره العمل .(Brown, 2019)

رابعًا: العوامل الثقافية: تحتل العوامل الثقافية مكانة محورية في تشكيل السلوك الإجرامي، إذ تعكس القيم، والمعتقدات، والممارسات الثقافية السائدة في المجتمع مدى قبول أو رفض السلوكيات الانحرافية؛ تؤثر الثقافة على تعريف ما هو إجرامي وما هو مقبول اجتماعيًا، وذلك عبر توجيه الأعراف الاجتماعية والتوقعات بشأن السلوك، فضلا عن تحديد الأساليب التي يتم بها تنظيم العلاقات الاجتماعية ومعالجة النزاعات؛ تؤدي البيئة الثقافية دورًا في تشكيل الهوية الفردية والجماعية، وفي تحديد الطرائق التي يتفاعل بها الأفراد بعضهم مع بعض ومع المؤسسات الاجتماعية، كما أن التباينات الثقافية داخل المجتمعات متعددة

الثقافات قد تؤدي إلى تفسيرات مختلفة السلوكيات ،ومن ثم إلى تحديات في فرض القانون والعدالة؛ إن فهم الديناميكيات الثقافية يتطلب النظر في كيفية تأثير المعتقدات والقيم الثقافية على السلوكيات، بما في ذلك تلك التي تعد إجرامية، مما يسلط الضوء على أهمية النهج المتعدد الثقافات في تصميم السياسات الوقائية وتنفيذها، والتدخلات المستهدفة للحد من الجريمة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، في دراسة (الطاهر، ٢٠٢١).

القيم والمعايير الاجتماعية: القيم والمعايير الاجتماعية تشكل جزءاً لا يتجزأ من النسيج الثقافي الذي يعيش فيه الأفراد، ولها تأثير مباشر على السلوكيات داخل المجتمع، بما في ذلك السلوك الإجرامي؛ تُعرّف هذه القيم بأنها المعتقدات والمبادئ التي يحملها أفراد المجتمع ،وتوجه تصرفاتهم وتفاعلات بعضهم مع بعض، في حين تُشكّل المعايير السلوكيات والتوقعات المقبولة اجتماعيًا؛ عندما تكون هذه القيم والمعايير إيجابية، وتعزز الاحترام المتبادل والمسؤولية، يمكن أن تقلل من معدلات السلوك الإجرامي، ولكن عندما تفتقر المجتمعات إلى قيم ومعايير واضحة أو تعزز قيمًا سلبية، قد يزداد السلوك الإجرامي تناولها (Turner، ٢٠١٨) في دراسته. تؤثر القيم والمعايير الاجتماعية على السلوك الإجرامي أيضًا عبر تحديد ما يُعد سلوكًا مقبولًا وغير مقبول في المجتمع؛ فالمجتمعات التي تتسم بتغليب قيم العنف والعدوانية، أو تلك التي تظهر تسامحًا مع بعض أشكال السلوكيات المنحرفة، قد تشجع ضمنيًا على الانخراط في أنشطة إجرامية؛ هذه البيئة الثقافية توافر أرضًا خصبة للسلوك الإجرامي عبر تقليل الحواجز النفسية لدى الأفراد تجاه ارتكاب الجرائم، وزيادة الإحساس بالإفلات من العقاب، في صدد دراسة (عبدالله، ٢٠٠٩). من ناحية أخرى، تؤدي المعايير الاجتماعية دورًا في تعزيز الضوابط الاجتماعية التي تحد من السلوك الإجرامي؛ والمجتمعات التي تمتلك نظمًا قوية من الضوابط الاجتماعية والتي تفرض عقوبات على السلوكيات المنحرفة تظهر عادة معدلات أقل من الجريمة، هذه الضوابط لا تشمل العقوبات القانونية فحسب، ولكن تشمل العقوبات الاجتماعية مثل: النبذ، والإدانة، وتعمل بوصفها منعكسات للقيم والمعايير السائدة، موضحةً أهمية الالتزام بها للحفاظ على التماسك الاجتماعي والأمان (هارون، ٢٠٠٩).

الصراع الثقافي: الصراع الثقافي يعد من العوامل الرئيسة التي تؤثر على السلوك الإجرامي في المجتمعات المتنوعة ثقافيًا، ينشأ هذا الصراع عندما تتعارض القيم والمعايير الثقافية لمجموعة معينة مع تلك السائدة في المجتمع الأوسع، مما يؤدي إلى شعور بالاغتراب والتهميش لدى الأفراد الذين يجدون صعوبة في التكيف مع القواعد الاجتماعية المهيمنة، تزيد حالة عدم اليقين والتوتر من احتمالية لجوء بعض الأفراد إلى السلوك الإجرامي وسيلة للتعبير عن معارضتهم أو محاولة للتغلب على العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي

يواجهونها (المختار، ٢٠٢٢) ويؤدي الصراع الثقافي أيضًا إلى تقويض الثقة بين المجموعات الثقافية المختلفة والمؤسسات الاجتماعية، بما في ذلك النظام القانوني، عندما تشعر المجموعات بأن القوانين والممارسات القضائية تميز ضدها أو لا تعكس قيمها وتقاليدها، قد يقل الامتثال لهذه القوانين، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة في هذه المجتمعات؛ هذا الوضع يعقد جهود مكافحة الجريمة ،ويزيد من تعقيدات إدارة العدالة الجنائية في المجتمعات المتعددة الثقافات، وضحها (الجوهري، ٢٠١٩) في دراسته. في سياق متصل، يمكن للصراع الثقافي أن يؤدي إلى تكوين مجموعات فرعية ضمن المجتمع تتبنى قيمًا ومعايير تختلف كليًا أو جزئيًا عن تلك السائدة في المجتمع الأكبر. هذه المجموعات قد تطور ثقافاتها الفرعية التي يمكن أن تشمل سلوكيات تعد إجرامية وفقًا للقوانين العامة؛ تصبح هذه السلوكيات مقبولة أو حتى مشجعة ضمن هذه المجموعات، مما يزيد من تعقيد مشكلة الجريمة، ويجعل تطبيق القانون أكثر صعوبة (بدران، ٢٠٠٣).

خامساً: التأثيرات الإعلامية: تمثل التأثيرات الإعلامية عنصرًا مؤثرًا بشكل متزايد في تشكيل السلوك الإجرامي، إذ تعمل وسائل الإعلام مصدرا رئيسا للمعلومات والتأثيرات الثقافية التي يمكن أن تؤثر على الأفراد والجماعات؛ تشير الأبحاث إلى أن التعرض المستمر لمحتوى يصور العنف والسلوكيات الإجرامية قد يؤدي إلى التطبيع مع هذه السلوكيات وربما يشجع على تقليدها في الواقع، ولاسيما بين الشباب الذين هم في مرحلة تطورية حرجة ويبحثون عن نماذج للتقليد، كما يؤدي الإعلام دورًا في تشكيل التصورات حول العدالة والأمن، عبر تقديم وجهات نظر محددة قد تؤثر على طريقة فهم الجمهور للجريمة والعقاب، ومن ثم على مواقفهم وسلوكياتهم؛ إلى جانب ذلك، تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في سرعة انتشار المعلومات والأخبار التي قد تحتوي على عناصر مضللة أو محرضة، مما يعزز من انتشار الأفكار والممارسات التي قد تكون مؤذية أو غير قانونية، هذه الديناميكيات تسلط الضوء على الحاجة الماسة لفهم التأثير العميق للإعلام على السلوك الإجرامي ،وضرورة تطوير استراتيجيات لتعزيز الاستعمال النقدي والمسؤول للمحتوى الإعلامي من أجل دعم بناء مجتمع أكثر أمانًا وصحة (الجوهري، ١٩٩٨).

تمجيد العنف: يمثل تمجيد العنف في الوسائط الإعلامية واحداً من العوامل القوية التي لها تأثير ملموس على السلوك الإجرامي لدى الأفراد، إذ يقوم الإعلام بشكل متزايد بعرض العنف وسيلة مقبولة وأحياناً مشجعة لحل النزاعات أو تحقيق الأهداف، هذا العرض المستمر يؤدي إلى تطبيع العنف في أذهان المشاهدين، مما يقلل من حساسيتهم تجاه الأفعال العنيفة ،ويزيد من احتمالية لجوئهم إلى العنف كونه خيارا أوليا في مواجهة التحديات الحياتية؛ كما يسهم في تمجيد العنف بايجاد بيئة ثقافية تعد القوة والسيطرة الجسدية مؤشرات على النجاح

والقوة، مما يشجع على اعتماد سلوكيات عدوانية قد تتطور إلى أفعال إجرامية بينها (Reed، ٢٠٢١) في دراسته. فضلا عن ذلك، تساهم وسائل الإعلام في تشكيل صور نمطية عن العنف والمجرمين، مما يؤدي إلى تبسيط معقدات السلوك الإجرامي وتقديمها بشكل يجذب الانتباه ،ويثير الإعجاب أحياناً، هذه الصور النمطية قد توفر للشباب نماذج سلوكية يحتذون بها، ولاسيما إذا كانت هذه الشخصيات تظهر بطولية أو مثيرة للإعجاب بطريقة ما، ومن ثم، يمكن أن تسهم في تشجيع السلوكيات العدوانية والإجرامية كونها وسائل لتحقيق الاعتراف والقوة في المجتمع؛ فالتعرض المستمر لمحتوى يمجد العنف يعزز القناعة بأن العنف هو جزء طبيعي من الحياة الإنسانية، وأداة فاعلة للتعبير عن الذات والتأثير في الآخرين (Anderson, 2020).

الوصول إلى المحتوى الضار: إن الوصول غير المحدود إلى المحتوى الضار عبر الإنترنت يشكل أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على السلوك الإجرامي، ولاسيما بين الأجيال الشابة، فمع تزايد انتشار وسائل الإعلام الرقمية والشبكات الاجتماعية، أصبح الأفراد، ولاسيما الشباب، إذ يتعرضون بشكل مستمر لمحتوى يمكن أن يحتوي على عنف، أو تمييز، أو حتى تحريض على السلوكيات الإجرامية، هذا التعرض المستمر يؤدي إلى تطبيع العنف ،ويجعل الأفعال الإجرامية تبدو خيارًا مقبولًا أو حتى مثيرًا للإعجاب في أعين بعض المشاهدين، مما يعزز الاعتقاد بأن هذه السلوكيات يمكن أن تكون وسائل فاعلة لحل النزاعات أو تحقيق الأهداف الشخصية (غيث، ٢٠١٢). علاوة على ذلك، يسهل الوصول إلى المحتوى الضار تعليم السلوكيات الإجرامية وتقليدها؛ فالإنترنت يوافر مجموعة واسعة من المواد التي يمكن أن تعلم الأفراد كيفية ارتكاب أنواع معينة من الجرائم أو توفر لهم الأدوات اللازمة لذلك فضلا عن ذلك، يمكن للمحتوى الذي يظهر الجريمة بشكل مبسط أو يخفي عواقبها الحقيقية أن يوجد انطباعًا مضللًا عن سهولة الإفلات من العقاب، مما يشجع على اتخاذ قرارات متهورة قد تؤدي إلى الانخراط في سلوكيات إجرامية، ناقشها (الضلاعين، ٢٠٢٢) في دراسته. من جانب آخر، يعمل الوصول السهل إلى المحتوى الضار على تعزيز الشعور بالعزلة والانفصال عن المجتمع، ولاسيما عندما يستهلك الأفراد هذا المحتوى بشكل فردي؛ هذا الشعور بالعزلة يمكن أن يؤدي إلى تقويض القيم الاجتماعية والأخلاقية، ويزيد من احتمالية اللجوء إلى السلوكيات الإجرامية وسيلة للتعبير عن الذات أو محاولة لإعادة الاتصال بالآخرين عن طريق الأفعال الصادمة أو المثيرة للجدل (السعايدة، ٢٠٢٣).

الخاتمة والاستنتاجات العامة:

توصلت الدراسة إلى أن هناك عددا من العوامل المختلفة التي تؤثر في السلوك الإجرامي في مجتمع دولة الإمارات، إذ أدت التغيرات المتسارعة التي طرأت على المجتمع الإماراتي إلى ظهور عوامل متعددة مؤثرة في السلوك الإجرامي، وتتمثل أولا بالعوامل متعلقة بالجانب الاجتماعي ،إذ إن الالتزام بالقوانين والضبط الاجتماعي يعد من العوامل المهمة في خلق مجتمع سليم صحي يتمتع بصحة نفسية وسلوكيات حميدة وقيم اجتماعية إيجابية، ولا شك أن السلوكيات السلبية تؤثر على المجتمع ككل بالسلب، مثل: التنمر الذي يعد أحد الأساليب الانتقامية التي ينتقم بها الفرد من مجتمعه، وحين انتشاره يوجد بيئة اجتماعية غير سوية. وثانيًا: العوامل المتعلقة بالجانب الاقتصادي ،إذ تشكل العوامل التي تتعلق بالجانب الاقتصادي أهمية كبيرة بين العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي في المجتمعات، ومن بين تلك العوامل التي تشكل الجانب الاقتصادي الفقر، والاستقرار الوظيفي، والبطالة، وكذلك التضخم، واختلال التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان، فجميعها عوامل تؤثر في البيئة الاقتصادية لأي مجتمع بشكل عام، ومن ثم فهي تؤثر على المجتمع ككل وسلوكيات أفراد ذلك المجتمع. وثالثًا: تلك العوامل المتعلقة بالجانب الثقافي والتي يعد الوعي الثقافي فيها والمستوى التعليمي من أهم العوامل المتعلقة بالجانب الثقافي بين العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي، من بين هذه العوامل انتشار المفاهيم الغربية في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الإماراتي بشكل خاص، فاختلاف القيم والمعتقدات بين الثقافات يصاحبه أثر على سلوكيات الأفراد في المجتمع، وقد يكون هذا الأثر سلبيا أو إيجابيا، وكذلك في المجتمعات الإسلامية فإن هجر القرآن الكريم بصفته دستورًا ربانيًا لتلك المجتمعات يصاحبه أثر سلبي على سلوك أفرادها. رابعًا: العوامل المتعلقة بالجانب الأسري وتتمثل بالعوامل التي تتعلق بالجانب الأسري في المشكلات الزوجية التي قد تخلف انتشارًا لحالات الطلاق في المجتمع، ومنها تزيد حالات الحرمان الأبوي التي تصاحبها آثار سلبية على الأبناء، فهي تؤثر في سلوكياتهم وشخصياتهم بشكل عام. ونختتمها بالعوامل المتعلقة بالجانب الإعلامي التي لها أهمية قصوى بين العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي في المجتمعات، وذلك لما لهذا الجانب من أهمية بالغة تصل إلى حد الخطورة، إذ تكمن خطورة الإعلام في قدرته على التأثير في أفراد المجتمع، فالإعلام يمتلك أهم الشخصيات بالمجتمع وأكثرها أثرًا على المجتمع بمختلف أعماره وفئاته الاجتماعية والثقافية، فالإعلام يمكنه حشد الأفراد، وتوجيههم كيف يشاء وقتما شاء، وهو بذلك له الأثر الأكبر بين العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي.

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بالتركيز على إقامة الندوات وورش العمل في المدارس والجامعات بين الطلبة، والتي تناقش خطورة ظاهرة التنمر للحد منها ،ومحاربتها ،وتوعية الطلبة بمخاطرها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع والفرد.
- توجيه الدولة لمناقشة تحديث القوانين بشكل دوري لتتناسب مع التطور السريع الحادث في المجتمع، وذلك نظرًا لأهمية الالتزام بالقوانين والضبط الاجتماعي، إذ يجب أن تتناسب القوانين وطبيعة أفراد المجتمع حتى يمتثلوا لتلك القوانين.
- العمل بشكل مستمر على رفع مستوى رفاهية الأفراد في المجتمع الإماراتي، عبر محاولات الوصول بمستويات الرفاهية إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الإماراتي.
- العمل على نشر النوادي الثقافية والفكرية في المدارس والجامعات بين الطلبة بشكل كبير للوصول إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع بشكل عام والشباب بشكل خاص.
- تدشين المبادرات وزيادة عدد الندوات التوعوية التي تساهم في توعية الشباب المقبل على الزواج لحل المشكلات التي قد تقابلهم في بداية حياتهم الزوجية، وذلك للحد من حالات الطلاق.
- تفعيل الدور الإيجابي للإعلام في كشف الحقائق أمام أفراد المجتمع الإماراتي ،وتوجيههم لنبذ الشائعات، والتحقق من الأخبار قبل نشرها، والحد من البرامج الإعلامية التي تقدم محتوى تافه غير هادف، مع البحث عن محتويات هادفة تتسم بالمصداقية.

المراجع:

قائمة المصادر والمراجع العربية:

إبراهيم، أبو الوفا محمد أبو الوفا (٢٠١٦). دور وسائل الإعلام في ارتكاب السلوك الإجرامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

إبراهيم، أكرم نشأت (٢٠٠٥). علم النفس الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

إبراهيم، أكرم نشأت. (٢٠٠٤): سياسة الوقاية من الجريمة، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي–الإمارات، ع (٢)، السنة الثانية عشر، يوليو، ص ٣٧٢–٣٨٨.

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٢٤). مشكلة التنمر المفهوم والعوامل المؤدية والنتائج المترتبة والمواجهة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

آل هطيله، على سعد علي (٢٠٠٥). تأثير برامج القنوات الفضائية على اكتساب السلوك الجانح لدى الأحداث: عادات المشاهدة وأنماطها، دراسة مسحية على نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمنطقة عسير، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

بدران، محمود عبد الرشيد (٢٠٠٣). الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة "تأصيل نظري ودراسة ميدانية للثقافة الفرعية ومحددات السلوك الإجرامي"، مركز البحوث والدراسات الاجتماعي، القاهرة.

تكتري، علاء الدين (٢٠١٩). ضحايا السلوك الإجرامي بين الحماية الدولية والسياسة الجنائية المغربية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

الجدي، المختار عمر. (٢٠٢١): العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب السلوك الإجرامي: دراسة ميدانية لعينة من النزلاء بمركز جندوبة للإصلاح والتأهيل بمنطقة الجبل الغربي – ليبيا، مجلة أنوار المعرفة، ع (٩)، السنة الخامسة، يونيو، ص ١٨٠–١٩٥.

الجوهري، محمد (١٩٩٨). السلوك الإجرامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الجوهري، محمد (٢٠١٩). المشكلات الاجتماعية، ددار المسيرة للطباعة والنشر، عمّان.

الحيدري، جمال إبراهيم (٢٠٠٩). علم الإجرام المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، بيت الحكمة، بغداد– العراق.

خليفة، فاطمة حسن سالم. (٢٠١٥): الإهمال العائلي والسلوك الإجرامي للأحداث، مجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، مصر.

رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (٢٠١٠). المشكلات الاجتماعية "دراسة في علم الاجتماع التطبيقي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

السعايدة، خليل جميل أحمد (٢٠٢٣). الجريمة من منظور جغرافي – اجتماعي "دراسة نظرية تطبيقية في الجغرافيا الاجتماعية"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان.

السنهوري، أحمد محمد عادل (٢٠٢٢). الأمن السيبراني في مواجهة الجرائم الغير أخلاقية، دار اليازوري العلمية، عمَّان.

الشجيري، أحمد عبد الرسول جبر عباس (٢٠٢٣). دولة الإمارات العربية المتحدة بين الحداثة والتجديد، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمَّان.

الصفار، ابتسام (٢٠٠٠). مجتمع الإماراتي "الأصالة والمعاصرة"، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة.

الضلاعين، معتصم (٢٠٢٢). علم الجريمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، الشارقة، ٢٠٢٢م.

الطاهر، عبد الجليل (٢٠٢١). المشكلات الاجتماعية في حضارة متبدلة، دار ألكا للنشر والتوزيع، القاهرة.

عارف، محمد (١٩٩٩). الجريمة في المجتمع مع نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

عبدالله، مجدي أحمد محمد (٢٠٠٩). السلوك الإجرامي وديناميكاته بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

علي، هاني محمد السيد، وعبد الفتاح، خالد عيد عبد المنعم (٢٠٢١). أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على جرائم الأحداث: دراسة تطبيقية على مصر.

عمر، معين خليل (٢٠٠٥). مجتمع الإمارات والمفاعيل العملاقة، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية.

غنام،أحمد. (٢٠١٣): ظاهرة السلوك الإجرامي: السمات والنظريات، مجلة آفاق المعرفة، ع (٥٩٨)،س(٥٢)، ص ٢٤٥-٢٤٠.

غيث، محمد عاطف (٢٠١٢). المشكلات الاجتماعية "بحوث نظرية وميدانية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢م.

قمر، عصام (٢٠١٦). المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة.

كميل، طارق عبد الرحمن (٢٠٢٤). القانون والمجتمع "ثقافة قانونية في التشريعات الإماراتية، دار الآفاق العلمية للنشر والتوزيع، الشارقة.

محمود، مجدي حسن، ومكاوي، حمدي أحمد (٢٠١٨). خصائص مرتكبي السلوك الإجرامي: دراسة سيكوبيولوجية، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

المختار، خالد عوني خطاب (٢٠٢٢). النظرية العامة للسلوك الإجرامي، دار الكتب القانونية، القاهرة.

المسيري، نوال علي (٢٠١٢). المشكلات الاجتماعية والقضايا المجتمعية المعاصرة، مكتبة الرشد، الفجيرة.

المعموري، رأفت حميد (٢٠٢٢). أسباب الجرائم الأسرية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بغداد.

ملحس، دلال (٢٠٢٢). المشكلات الاجتماعية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان.

نوفل، زيزيت مصطفى (٢٠٢٣). المشكلات الاجتماعية المعاصرة "مداخل نظظرية وأساليب المواجهة"، دار الحكمة، بغداد.

هارون، أحمد (٢٠٠٩). الجريمة والسلوك الإجرامي "رؤية نفسية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

يس، السيد. (٢٠١٩): كيف نبحث السلوك الإجرامي، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٥(٣)، نوفمبر–مصر، ص ٤٥١–٤٥٦.

قائمة المصادر والمراجع الأجنبية:

Anderson, James (2020). The Code of the Street: Deciphering Urban Violence. W. W. Norton & Company, New York.

Baker, Sarah (2020). Cybercrime: Understanding the New Challenges in Law Enforcement. Springer, Cham.

Brown, Michael (2019). Deviant Behavior in Adolescence: A Sociological Perspective. Routledge, London.

Davis, Andrew (2019). Gangs and Youth Violence: Understanding the Street Culture. Temple University Press, Philadelphia.

Evans, Richard (2017). Theoretical Criminology: Exploring Modern Perspectives. University of California Press, Berkeley.

Harris, Jessica (2018). The Effects of Substance Abuse on Criminal Behavior: A Comprehensive Review. Guilford Press, New York.

Johnson, Rachel (2016). Drug Trafficking and Organized Crime: A Global Perspective. Routledge, Abingdon.

Martinez, Jose (2017). Immigration and Crime: Exploring the Linkages. Rowman & Littlefield, Lanham.

Miller, Jennifer (2017). Victimization and Fear of Crime: Understanding the Impact on Communities. Cambridge University Press, Cambridge.

Reed, Christopher (2021). Poverty and Crime: A Global Perspective. Columbia University Press, New York.

Taylor, Michelle (2019). Race, Crime, and Justice: Exploring Racial Disparities in the Criminal Justice System. Stanford University Press, Stanford.

Turner, David (2018). Criminal Justice Policy: Exploring Strategies for Crime Prevention. Palgrave Macmillan, London.

Wilson, David (2021). The Social Roots of Crime: Exploring the Intersection of Poverty and Criminal Behavior. Palgrave Macmillan, London.

Wright, Daniel (2019). Economic Factors and Crime: Exploring the Relationship Between Poverty and Criminal Behavior. Princeton University Press, Princeton.